



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية وتخصصية

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 206 - March 2018

العدد 206 - آذار (مارس) 2018

بيئة الأعمال في العالم العربي..

تحولات إيجابية في المشهد الاستثماري؟!

- أوضاع توظيف الشباب في الدول العربية: الفرص والتحديات
- بعد قرار تراهب: هل العالم على شفير حروب تجارية؟!

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية
- العملة الافتراضية "البيتكوين" ووقف الدول منها؟!



بنك بيروت

Bank of Beirut

معكم لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان

16 فرعاً في أستراليا

3 فروع في أوروبا

5 فروع في سلطنة عمان

3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

www.bankofbeirut.com

٧/٢٤ خدمة الزبائن

١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد عبده سعيد

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



محمد الرميشي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة
في دولة الإمارات



م. أحمد الراجحي
رئيس مجلس الغرف
السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمد جامع
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



خليل رزق
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



جعفر الحمداني
رئيس الاتحاد العام
للمغرب التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



الاتحاد العام
لغرف التجارة
والصناعة والزراعة
في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



المصطفى أمهال
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للمغرب التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



واقع الاقتصاد العربي

في ضوء التحولات المتسارعة في المشهد العالمي!



مثيلتهما على مستوى الاقتصادات المتقدمة. أما نسبة تضخم الأسعار على المستوى العربي، على أساس مؤشر أسعار التجزئة، فقد بلغت 7.8 في المئة عام 2017 ويتوقع أن تتخفّض قليلاً إلى 6.4 في المئة عام 2018. وتجب الإشارة إلى التفاوت الكبير بين نسب التضخم على مستوى الاقتصادات العربية إذ تتخفّض إلى 2.1 في المئة في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، وترتفع إلى نحو 29 في المئة في الاقتصاد المصري. وبالنسبة إلى وضع المالية العامة (موازنة الحكومة على المستوى العربي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، فقد بدأت تواجه عجزاً (أي النفقات أكبر من الإيرادات) منذ العام 2014 الذي شهد انهياراً في أسعار النفط أدى إلى تحول الموازنة العامة على مستوى دول مجلس التعاون من فائض إلى عجز بلغ نحو 12 في المئة عام 2016، وانخفض إلى نحو 6 في المئة عام 2017، ويتوقع أن يستمر في عام 2018.

أما الحساب الجاري في ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد العربي، فقد تحول من فائض بلغ نحو 179 بليون دولار عام 2014، إلى عجز بلغ نحو 141 بليون دولار عام 2016، وعجز عام 2017 بلغ نحو 56 بليون دولار، ويتوقع أن يستمر عام 2018. ويذكر أن الفائض الذي تحقق على المستوى العربي عام 2014 مصدره اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إذ بلغ الفائض في هذه الدول نحو 237 بليون دولار.

وأخيراً يبين مؤشر المديونية الخارجية الإجمالية لسلامة الاقتصاد على المستوى العربي، أن الاقتصاد العربي مدين للخارج بمبلغ 1108 بلايين دولار عام 2017، يرتفع إلى نحو 1184 بليوناً في العام الحالي. ويلاحظ أن مبلغ المديونية الإجمالية الخارجية أكبر من مبلغ الاحتياطات الدولية التي بلغت نحو 960 بليون دولار عام 2017، تتخفّض إلى نحو 906 بلايين هذه السنة.

في ضوء المؤشرات التي تقيّم صحة الاقتصاد وسلامته وأوضاعه على المستوى العربي، يمكن الاستنتاج أن الاقتصاد العربي يحتاج بشكل طارئ إلى صياغة خطة عمل لإعادة البناء والتعمير وخلق فرص عمل تجذب الشباب للمساهمة في تنمية البلاد، ووضع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصادات الراقية التي تقتخر بإنجازاتها ومتقابلة بمستقبلها.

العين نائل رجا الكباريتي
الرئيس

استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، بشأن سلامة الاقتصاد العربي عامي 2017 و2018، نما الاقتصاد العربي بنسبة 2 في المئة عام 2017، في حين من المتوقع أن ينمو بنسبة 3.1 في المئة خلال العام 2018 الحالي.

وإذا ما نظرنا إلى هاتين النسبتين فيبتين أنهما أقل من مثيلتهما على المستوى العالمي حيث بلغتا 3.7 في المئة و3.9 في المئة على التوالي.

ويتفاوت النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) بين الاقتصادات العربية. فاقتصاد كل من مصر والأردن والمغرب والبحرين، نما بنسبة أعلى من معدل نمو الاقتصاد العربي ككل، وبقيّة الاقتصادات العربية نمت بنسب أقل. وبما أن متوسط نمو السكان العرب يزيد على 2 في المئة، فإن متوسط نصيب الفرد العربي من الدخل العربي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) لم يتحسن عام 2017.

استناداً إلى ما تقدّم، فإنّ السؤال الأهم يبقى ما هو واقع الاقتصاد العربي الراهن في ظل التحولات المتسارعة في المشهد العالمي؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ سلامة اقتصاد بلد ما عموماً تقاس بعدد محدود من المؤشرات الاقتصادية والمالية، أكثرها استخداماً وأهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نمو الدخل)، ومعدل البطالة، ومعدل تضخم الأسعار، ووضع مالية الحكومة (وضع الموازنة الحكومية والمديونية العامة)، ووضع ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية. فإن كانت هذه المؤشرات سليمة وفي وضع جيد وقابلة للاستمرار، يكون الاقتصاد في وضع سليم في شكل عام ولا يحتاج إلى تمويل أو نصيحة أو توصية من المؤسسات الدولية أو الإقليمية التي تهتم بأوضاع الاقتصادات حول العالم مثل صندوق النقد والبنك الدولي.

في حالة البلدان العربية، فيمكن القول إنّ نسبة البطالة في البلاد العربية مرتفعة إذ بلغت نحو 15 في المئة عام 2017 وترتفع إلى نحو 25 في المئة بين الشباب، وهاتان النسبتان أكبر من

الاقتصاد القطري: نمو إجمالي الناتج المحلي 2.6 % في 2018



46

أوضاع توظيف الشباب في الدول العربية: الفرص والتحديات



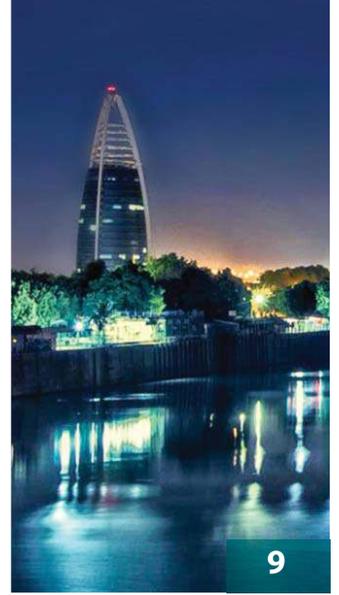
34

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية



22

بيئة الأعمال في العالم العربي.. تحولات إيجابية في المشهد الاستثماري؟!



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

بيئة الأعمال في العالم العربي.. تحولات إيجابية في المشهد الاستثماري؟!

9

تجارة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية

22

بطالة

أوضاع توظيف الشباب في الدول العربية: الفرص والتحديات

34

مال

العملة الافتراضية "البيتكوين" وموقف الدول منها؟!

40

اقتصاد عربي

نمو إجمالي الناتج المحلي القطري 2.6 % في 2018

46

غرف مشتركة

■ انخفاض التبادل التجاري العربي - الألهاني 2.1 في المئة

51

■ الغرفة العربية البلجيكية للكسبورية تنظم "منتدى الكويت للاقتصادي: رؤية 2035"

56

مقال

النمو الاقتصادي والعدالة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

59



العدد 206 - آذار (مارس) 2018
Issue No. 206 March 2018

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac.org.lb

طباعة: شمس للطباعة والنشر

Algeria: Stringent measures despite improvement in external conditions



النمو الاقتصادي والعدالة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



اجتماعات

تحقيق التكامل بين خطط تنمية التجارة وخطط تنمية أنظمة النقل

63

69

أخبار

Focus on an arab economy:

Algeria: Stringent measures despite Improvement in external conditions 86

Arab economy: Egypt's real GDP expanded at an annual average rate of 4.5 % 95

IMF: Addressing the Dark Side of the Crypto World 98